

الجمعية العامة الدورة السابعة والستون
البند ١٢١ (ي) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/67/L.13 و Add.1)]

١٤/٦٧ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي منحت بموجبه مركز المراقب إلى منظمة التعاون الاقتصادي،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها السابقة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي التي دعت فيها مختلف الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية المعنية إلى المشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف وغايات منظمة التعاون الاقتصادي،

وإذ تقدر الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز علاقاتها مع منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بغرض تهيئة الظروف المواتية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، بوسائل منها وضع مشاريع وبرامج مشتركة في المجالات موضع الاهتمام المشترك وتنفيذها،

وإذ تلاحظ الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية لتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى منظمة التعاون الاقتصادي بغرض وضع برامج ومشاريع متصلة بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وتنفيذها، وإذ تشجعها على مواصلة تقديم هذا الدعم،



الرجاء إعادة الاستعمال



- ١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٢٩/٦٥ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠^(١) وتنوّه بتنامي التعاون بين المنظمتين؛
- ٢ - **تحيط علما بإعلان** باكو الصادر في اجتماع قمة منظمة التعاون الاقتصادي الثاني عشر لرؤساء دول و/أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الذي عقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في باكو^(٢)؛
- ٣ - **تلاحظ** مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واستخدام نظام النافذة الوحيدة في المنطقة لتبادل شهادات المنشأ الإلكترونية والوثائق الأخرى ذات الصلة بالموضوع عبر الحدود بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة المعنية ووكالاتها، وبخاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ، إلى النظر في تقديم الدعم التقني والمالي إلى منظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذ برنامجها للتجارة اللاورقية؛
- ٤ - **تلاحظ أيضا** التقدم المحرز في المشروع المشترك المقترح بين منظمة التعاون الاقتصادي ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن تعزيز التعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر في المنطقة، وتدعو المكتب إلى النظر في دعم مشروع الدراسة المقترح للهيئتين بشأن إمكانية تقديم خدمات بشروط ميسرة إلى البلدان غير الساحلية في موانئ مختارة في بلدان المرور العابر في المنطقة في حدود الموارد المتاحة؛
- ٥ - **تقدر** التعاون القائم حالياً بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون الاقتصادي في مجال بناء القدرات التجارية للدول الأعضاء، وتعرب عن الارتياح لاختتام مرحلتين مشروعتهما المشترك في هذا الميدان بنجاح، وتدعو منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في دعم تنفيذ المرحلة الثالثة من المشروع؛
- ٦ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية إلى وضع استراتيجيات لتحرير التجارة يمكن أن تؤدي إلى دمج اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي إقليمياً وعالمياً؛

(١) انظر A/67/280-S/2012/614، الفرع الثاني.

(٢) A/67/581، المرفق.

٧ - **تلاحظ** مشروع منظمة التعاون الاقتصادي لتوسيع نطاق التجارة داخل المنطقة الواحدة عن طريق تنظيم منتديات في مجال الأعمال واجتماعات للمشتريين والبائعين والاضطلاع بأنشطة لترويج التجارة وإقامة معارض تجارية متخصصة وتبادل الوفود بين المشتريين والبائعين وعقد ندوات بشأن قطاعات التصدير الرئيسية وإجراء البحوث في مجال التجارة، وتدعو وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية إلى النظر في دعم هذه المبادرات؛

٨ - **تلاحظ مع الارتياح** الموافقة على خطة منظمة التعاون الاقتصادي لتطوير شبكات السكك الحديدية في الاجتماع الحادي عشر لرؤساء هيئات السكك الحديدية للدول الأعضاء الذي عقد في أنقرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتدعو جميع المؤسسات المالية والمتخصصة الدولية المعنية إلى النظر في المشاركة في تنفيذ الخطة، آخذة في الاعتبار الدور الأساسي الذي تؤديه شبكة السكك الحديدية لمنظمة التعاون الاقتصادي بوصفها جسرا برياً بين آسيا وأوروبا؛

٩ - **تلاحظ** التوصيات الصادرة عن حلقة العمل المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بوضع قانون موحد للسكك الحديدية التي عقدت في أنقرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فيما يتعلق بوضع قانون موحد للسكك الحديدية ينظم الشحن الدولي ونقل الركاب عن طريق السكك الحديدية لتيسير النقل بواسطة السكك الحديدية في المنطقة، وتدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في تنفيذ التوصيات؛

١٠ - **تشجع** جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بالنقل الدولي بالسكك الحديدية^(٣) والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري)^(٤) على الانضمام إليهما؛

١١ - **تقدر** جهود منظمة التعاون الاقتصادي الهادفة إلى إنشاء ممرين للنقل البري بين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا وبين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية، وتدعو المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وعلى وجه الخصوص اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبنك الإسلامي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا، إلى النظر، في إطار ولاية كل منها، في المشاركة في الدراسة التي

(٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٣٩٦، الرقم ٢٣٣٥٣.

(٤) المرجع نفسه، المجلد ١٠٧٩، الرقم ١٦٥١٠.

ستجرى بشأن مشروع منظمة التعاون الاقتصادي لإنشاء هذين الممرين وفي قوافل العرض العملي والأنشطة الأخرى المتوخاة في إطاره؛

١٢ - **تلاحظ** الجهود التي تبذلها حاليا منظمة التعاون الاقتصادي لبدء العمل بالنظام المؤقت للتأمين على السيارات ضد المسؤولية قبل الغير ("نظام البطاقات البيضاء")، وتدعو اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومجلس المكاتب إلى النظر في دعم منظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذها لهذا النظام، في حدود ولاية كل منهما؛

١٣ - **تدعو** اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى النظر في التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تشجيع انضمام دولها الأعضاء إلى الاتفاق الأوروبي المتعلق بالنقل الدولي للبضائع الخطرة بالطرق البرية^(٥)؛

١٤ - **تلاحظ** الجهود المبذولة حاليا لبدء العمل بملصقات منظمة التعاون الاقتصادي لتأشيرة الدخول الموحدة للسائقين وغيرهم من الأشخاص العاملين في مجال النقل العابر، وتدعو الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية إلى النظر، كل في إطار ولايته، في التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في إنشاء نظام تأشيرة الدخول الموحدة هذا بهدف تيسير النقل العابر في المنطقة؛

١٥ - **تلاحظ أيضا** الجهود التي بذلتها منظمة التعاون الاقتصادي مؤخرا للشروع في دراسات جدوى لتعزيز الربط بين موانئ دولها الأعضاء وموانئ الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا كوسيلة لتعزيز نفاذ الدول غير الساحلية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي إلى الأسواق الدولية؛

١٦ - **تخطط** علما بخطة العمل للتعاون في مجال الطاقة/النفط للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وبخاصة في وضع برامج إقليمية في مجال مصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وتنفيذها، وتدعو هيئات الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في التعاون مع أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في رصد تنفيذ خطة العمل، في إطار الولايات المنوطة بها حاليا؛

١٧ - **تلاحظ** اعتماد خطة العمل الإطارية المتعلقة بالتعاون البيئي والاحترار العالمي في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، وتدعو منظمة التعاون الاقتصادي إلى التعاون مع الوكالات المتخصصة، بما في ذلك المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، حسب الاقتضاء؛

(٥) المرجع نفسه، المجلد ٦١٩، الرقم ٨٩٤٠.

١٨ - تدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إلى النظر في التعاون مع مركز التنسيق الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذ البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي الكائن مقره في أنقرة؛

١٩ - ترحب بمبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادي لإعداد مقترح بشأن مشروع لتقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ البرامج الإقليمية للأمن الغذائي لمنظمة التعاون الاقتصادي في إطار البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي الذي يديره البنك الدولي، وتدعو اللجنة التوجيهية للبرنامج إلى النظر في تقديم الدعم التقني والمالي لتنفيذ البرامج الإقليمية؛

٢٠ - تدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في دعم أنشطة رابطة البذور التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي ومشاريعها المتعلقة بتطوير قطاع البذور في المنطقة؛

٢١ - تدعو إلى التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المعنية، وبخاصة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات والمنظمات، للنظر في توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي المتعلقة بإدارة الجفاف وبالأرصاد الجوية، ودعم برامج مركزها الإقليمي لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في مشهد، جمهورية إيران الإسلامية، في مجال الزراعة، ومركزها لمعايرة بيانات الأرصاد الجوية في أنقرة؛

٢٢ - تحيط علماً بقرار منظمة التعاون الاقتصادي في عام ٢٠١٠ إنشاء اللجنة البيطرية في طهران والمركز المعني بكفاءة استخدام المياه لأغراض الزراعة في إسلام آباد، وتدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في دعم عملية إنشاء هاتين الهيئتين وأنشطتهما؛

٢٣ - تعرب عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزته منظمة التعاون الاقتصادي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بوفيات الأطفال ووفيات الأمهات ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض، وتشجع وكالات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية، على النظر في تقديم الدعم التقني والمالي إلى منظمة التعاون الاقتصادي، حسب الاقتضاء؛

٢٤ - تقدر الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز التعاون في مجال الصحة في المنطقة بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية والجمعية الدولية لنقل الدم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشجعها على مواصلة دعم أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي في مجال الصحة؛

٢٥ - تدعو الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المعنية، وبخاصة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى النظر في توسيع نطاق التعاون في مجال إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية مع منظمة التعاون الاقتصادي والنظر في تقديم دعمها التقني والمالي لأنشطة منظمة التعاون الاقتصادي في مجال إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في المنطقة؛

٢٦ - ترحب بتوقيع الاتفاق المتعلق بمشاريع التعاون التقني بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادي لدعم تنفيذ وتطوير إطار نظام المعلومات الإحصائية القطرية للأغذية والزراعة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تطوير الإحصاءات الزراعية في المنطقة الذي ستطبق مرحلته الأولى في أفغانستان على سبيل التجربة؛

٢٧ - تقدر التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل في المنطقة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو شعبة الإحصاءات إلى النظر في تقديم الدعم التقني والمالي لتصميم برنامج لبناء القدرات في مجال الإحصاء وتنفيذه من أجل تطوير الإحصاءات في المنطقة؛

٢٨ - تقدر أيضا الجهود التي تبذلها وحدة تنسيق مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي لجمع بيانات متصلة بالمخدرات ونشرها وتنظيم برامج تدريبية بهدف تعزيز الخبرة التقنية والفنية للموظفين العاملين في أجهزة ووكالات مكافحة المخدرات المعنية لدولها الأعضاء، في إطار مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وتشجع الوكالات المانحة، مثل المفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على النظر في تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الوحدة فيما تبذله من جهود لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات وغيرها من الجرائم المتصلة بذلك؛

٢٩ - تقدر كذلك المساهمات التي قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي من أجل التعمير والتنمية في أفغانستان، وتشيد بمشاركتها النشطة ومساهماتها البناءة في مبادرات إقليمية ودولية مختلفة بشأن أفغانستان، وتقدر بشكل خاص الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى الفريق الأساسي الرفيع المستوى للأمناء العامين للمنتديات الإقليمية الذي تم إنشاؤه في اجتماع الهيئات الإقليمية الذي عقد في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان وعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان^(٦)؛

٣٠ - تلاحظ اهتمام المعهد الثقافي لمنظمة التعاون الاقتصادي بتعزيز التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على النظر في دعم منظمة التعاون الاقتصادي في وضع مشاريع يمكن أن تعزز التراث الثقافي الثري للمنطقة وفي تنفيذ تلك المشاريع؛

٣١ - تقدر بدء عمل مؤسسة العلوم التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في إسلام آباد ومعهداها التعليمي في أنقرة، باعتبارهما فرعيها المتخصصين لتعزيز التعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في ميداني العلوم والتعليم، على التوالي، وتشجع الوكالات المتخصصة المعنية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وبخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على العمل على نحو وثيق في نطاق الولايات المنوطة بها وفي حدود الموارد المتاحة مع هاتين الهيئتين المنشأتين حديثا في إعداد مشاريع مناسبة لتعزيز العلوم والتعليم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وفي تنفيذها؛

٣٢ - تقدر أيضا الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي من أجل إنشاء أفرقة اتصال تضم سفراء دولها الأعضاء للقيام داخل الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى بجملة أمور منها تعبئة المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي وتنسيق مواقفها بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك أو استهلال عمل ما هو قائم من تلك الأفرقة، وتدعو المنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى مساعدة أفرقة الاتصال هذه في نطاق الولاية المنوطة بها وفي حدود الموارد المتاحة؛

٣٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

(٦) A/66/601-S/2011/767، المرفق.

٣٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والستين البند الفرعي المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى".

الجلسة العامة ٤٠

١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢